

فريق عمل مشترك لتقييم معايير الملاك للمنشآت التجارية ومنح التراخيص



عقدت لجنة التكامل الاقتصادي اجتماعها الثامن لعام 2022، برئاسة عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد، وبحضور وعضوية الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية، وممثلي دوائر التنمية الاقتصادية المحلية في كافة إمارات الدولة.

وناقشت اللجنة عدداً من الملفات الحيوية، ومنها استعراض مجموعة من التشريعات والقوانين الاقتصادية الجديدة، وعلى رأسها التشريعات الداعمة لنمو قطاعات الاقتصاد الجديد في الدولة، إضافة إلى التعاون بين الجهات المعنية، لإنجاز هذه القوانين، كما بحثت اللجنة تعزيز جهود وزارة الاقتصاد وشركائها من الجهات الاتحادية والمحلية المعنية لتنفيذ مستهدفات ومشروعات استراتيجية جودة الحياة الاقتصادية 2022-2026.

تعزيز بيئة الأعمال

وأكد عبدالله بن طوق، الدور الرئيسي والحيوي لدوائر التنمية الاقتصادية والدوائر المحلية المعنية، في تعزيز بيئة

الأعمال في الدولة، وجهودهم الرائدة في تطوير وإنجاز التشريعات والسياسات الاقتصادية، وتطبيقها بشكل فعال وسريع، بما يليبي رؤية وتوجيهات قيادتنا الرشيدة في خلق بيئة أعمال تنافسية ومرنة ومستدامة، وبما يرسخ مكانة دولة الإمارات وجهة عالمية للأعمال والاستثمار والتجارة.

وقال: إن لجنة التكامل الاقتصادي تواصل العمل الوطني المشترك، لتطوير وتحديث المزيد من التشريعات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية في الدولة وفق أفضل الممارسات العالمية، بما يسهم في دعم جهودها في تسريع وتيرة التحول نحو النموذج الاقتصادي الجديد، وتوفير بنية استثمارية مستدامة، وتعزيز ثقة المستثمرين ورجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال في الاقتصاد الوطني، بما يتماشى مع مستهدفات ومبادئ الخمسين

الصورة



وأضاف: ناقشنا في اجتماع اللجنة مجموعة من التشريعات والقوانين الاقتصادية الجديدة، من أبرزها التشريعات الداعمة لنمو قطاعات الاقتصاد الجديد في الدولة، بما يسهم في تعزيز بيئة الأعمال والتجارة في الدولة اعتماداً على التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، وتحقيق نقلات نوعية في تنافسية المناخ الاقتصادي، وبما يعزز من مرونة واستدامة الاقتصاد الوطني.

وأشار إلى أن التشريعات والسياسات الاقتصادية التي أصدرتها الدولة خلال المرحلة الماضية، انعكست على المؤشرات الإيجابية المحققة للنتائج المحلي للاقتصاد الوطني خلال عام 2022، وأيضاً المؤشرات الأولية للنمو الاقتصادي لعام 2023، وهو ما أكدته المؤسسات الدولية والعالمية المتخصصة بهذا الصدد

تقليل المخالفات

واستعرضت اللجنة خطة عمل جديدة مقدمة من وزارة الموارد البشرية والتوطين، والتي تهدف إلى تعزيز الجهود الوطنية للتقليل من مخالفات قوانين وقواعد العمل للشركات والمنشآت التجارية في الدولة. وفي هذا الإطار، وجه عبدالله بن طوق، بتشكيل فريق عمل مشترك من الجهات المختصة الاتحادية والمحلية خلال المرحلة المقبلة، لتقييم معايير الملاك للمنشآت التجارية، ومعايير منح التراخيص التجارية، بما يسهم في الحد من زيادة أعداد المنشآت المخالفة لقوانين العمل في الدولة.

استراتيجية جودة الحياة الاقتصادية

واطلعت اللجنة على مستهدفات ومشروعات استراتيجية جودة الحياة الاقتصادية (2022-2026)، التي أطلقتها وزارة الاقتصاد ضمن عملها التكاملي مع الجهات والهيئات الحكومية الاتحادية والمحلية، وتأتي هذه الاستراتيجية استكمالاً لرؤية وأهداف الاستراتيجية الوطنية لجودة الحياة 2031، في خلق اقتصاد وطني مزدهر، وتعظيم الأثر والقيمة المضافة للمواطنين والمقيمين في دولة الإمارات.

وتشمل الاستراتيجية ثلاثة أهداف رئيسية؛ وهي: رفع جودة الحياة لكافة أفراد المجتمع، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتعزيز سهولة ممارسة الأعمال للأفراد والشركات، كما تقوم الاستراتيجية على 4 محاور؛ وهي

- تعزيز جودة حياة المستثمرين ورواد الأعمال
- دعم جودة حياة المستهلكين
- تعزيز جودة حياة المخترعين والمبتكرين
- تعزيز جودة حياة السائحين والمستثمرين بالقطاع السياحي

الربط الإلكتروني

واستعرضت اللجنة أيضاً جهود وزارة الاقتصاد ودوائر التنمية الاقتصادية بشأن نظام الربط الإلكتروني الجديد للسجل الاقتصادي في الدولة، بما يساهم في توحيد أطر التسجيل والرقابة والمتابعة لأنشطة الشركات من خلال منظومة رقمية موحدة، وبما يعزز من تنافسية بيئة الأعمال

إلى ذلك، تابعت اللجنة سير العمل بالخطة التشغيلية لمسجلي الشركات والتي تشهد تضافراً في الجهود الوطنية لتعزيز منظومة إجراءات المستفيد الحقيقي لمنشآت القطاع الخاص، وبما يحقق الامتثال للتشريعات والقرارات واللوائح الخاصة بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، ويراعي أفضل المعايير والممارسات الدولية ونتائج ومتطلبات مجموعة العمل المالي «فاتف».

وناقشت اللجنة ما تم إنجازه بخصوص خطة عمل التفتيش الميداني على المنشآت والشركات؛ حيث قامت وزارة الاقتصاد بالتعاون مع المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجهات الحكومية المعنية، بتنفيذ أكثر من 289 زيارة ميدانية تفتيشية على المنشآت العاملة في قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة، بما يدعم جهود الدولة في خلق بيئة أعمال آمنة وبعيدة عن الجرائم المالية